

المواضع في الثقافة المالية

الفصل الدراسي الأول

الوحدة الأولى

الموازنة العامة للدولة

الأستاذ مصطفى رحال

هـ (٠٧٨٨٣٠٧١٦٦)

الوحدة الاولى

الموازنة العامة للدولة

أولاً: المالية العامة

1. المالية العامة: هو علم يدرس مجمل أنشطة الدولة بما يتوافر لها من مخصصات مالية، بشقيها الإيرادات والمصروفات، بهدف تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والمالية.
2. عناصر المالية العامة - النفقات العامة - الإيرادات العامة - الموازنة العامة
3. قارن بين الحاجات الخاصة والحاجات العامة للإنسان

الحاجات العامة	الحاجات الخاصة (فردية)	الحاجات
حاجات توفرها الهيئات العامة في الدولة	حاجات يوفرها الأفراد بأنفسهم	المفهوم
الأمن، التعليم، العدالة، الصحة (تأمين العلاج)، خدمات النقل، المياه، الإنارة	المأكل، الملابس، المسكن	أمثلة

ثانياً: النفقات العامة

1. النفقات العامة: هي المبالغ النقدية التي تنفقها الهيئات العامة للدولة لإشباع حاجات المواطنة العامة بما يضمن تحقيق النفع العام
2. وضع العناصر الأساسية التي يشترط توفرها للنفقات العامة
- ✓ الاقتصار على المبالغ النقدية: أي ما تقدمه الدولة من مزايا وخدمات سواء أكانت عينية مثل السكن المجاني أو شرفية مثل- الأوسمة والألقاب فلا تعد من النفقات العامة إذ تكون فقط في صورة مبالغ نقدية تنفقها الدولة في حالات عدة:
 - أ) دفع ثمن السلع والخدمات اللازمة لتسيير شؤون المرافق العامة
 - ب) دفع أجور العاملين في القطاع العام
 - ج) انشاء المشروعات الاستثمارية التي تتولاها الدولة
 - د) منح المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة
- ✓ الإشراف من الهيئات العامة الممثلة للدولة: بمعنى ان المبالغ التي ينفقها الاشخاص بصفتهم الطبيعية أو الاعتبارية هي نفقات خاصة لا تندرج ضمن النفقات العامة حتى لو كاف هدفها تحقيق خدمات عامة مثل قيام شخص بالإنفاق على بناء مدرسة أو مستشفى او مسجد
- ✓ تحقيق النفع العام: أي ان النفقات التي لا تهدف الى اشباع حاجات العامة أو تحقيق المنفعة العامة لا تندرج ضمن النفقات العامة
3. اذكر الأهداف من النفقات العامة

• توفير الدولة أو هيئاتها العامة حاجة عامة نيابة عن الأفراد بهدف تحقيق نفع عام مثل:

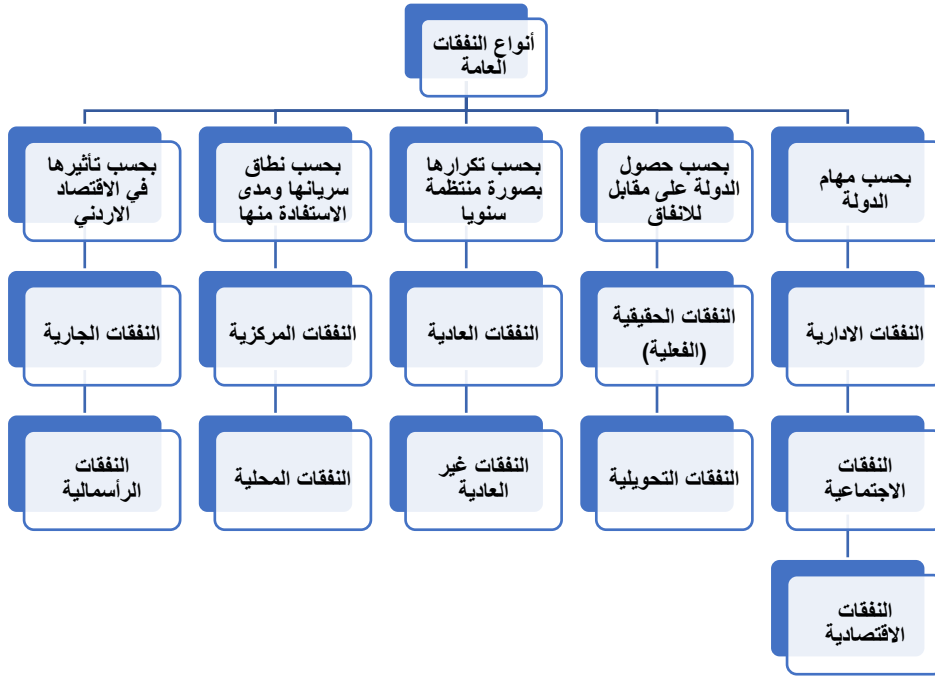
- انشاء المدارس من قبل وزارة التربية- تقديم العلاج لجميع الافراد الذين يعانون من امراض مزمنة

• ترسيخ مبدأ المساواة بين المواطنين: أي شمول المنفعة العامة للأفراد كافة (مثل إنشاء الحدائق

العامة)

أما انشاء حديقة خاصة لخدمة الافراد لا تعد من الأنفاق العام ولا يمكن الموافقة عليه

٤. ما هي أنواع النفقات العامة: هناك عدة معايير اعتمدت في تصنيف النفقات العامة وكما يلي:



(أ) بحسب المهام التي تؤديها الدولة:

- النفقات الإدارية: وهي المبالغ التي تنفقها الدولة على الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي وأهم بنود هذه النفقات هو الانفاق على الدفاع الوطني مثل تجهيز الجيش وتدريبه

- النفقات الاجتماعية: وهي المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة على خدمة المجتمع ممثلة بالرعاية الصحية والتعليم ونشر كم من الثقافة بين الأفراد وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق تقديم المساعدات والإعانات لذوي الدخل المحدود والمتعطلين عن العمل (مثل الانفاق على بناء مركز صحي وتقديم الخدمات الصحية

- النفقات الاقتصادية: وهي المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة على الاستثمارات التي تهدف الى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية مثل (النقل والمواصلات، محطات توليد الكهرباء، الري والصرف، تعبيد الطرق، تمديد شبكات الصرف الصحي)

(ب) بحسب حصول الدولة على مقابل للانفاق:

- النفقات الحقيقية (الفعلية): هي مبالغ نقدية تنفقها الدولة لقاء الحصول على شيء ما مقابل عمل مثل (الحصول

على سلع معينة او الحصول على عمل كإنفاقها على الرواتب والأجور لموظفي القطاع العام)

- النفقات التحويلية: هي المبالغ التي تنفقها الدولة دون ان يترتب عليها حصول الدولة على شيء مقابل ذلك الانفاق مثل (تحويل جزء من الدخل القومي لبعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل الى بعض الفئات محدودة الدخل ويدخل في ذلك * الإعانات المخصصة للشيخوخة والبطالة * اعانات غلاء المعيشة * اعانات دعم أسعار السلع التموينية مثل الدقيق)

**** والهدف من ذلك (علل) اعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة الطبقة الفقيرة

(ج) بحسب تكرارها بصورة منتظمة سنويا:

- النفقات العادية: وهي مبالغ نقدية تنفقها الدولة على نحو متكرر وبصفة دورية منتظمة كل سنة مثل (رواتب الموظفين،

تكاليف صيانة المباني والأجهزة العامة، نفقات التعليم والصحة، ولا يشترط هنا تكرار القيمة وانما تكرار النوع حتى لو اختلفت القيمة

- النفقات غير العادية: وهي مبالغ تنفقها الدولة بصفة استثنائية لمواجهة ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية

معينة وهي لا تتكرر كل سنة وانما تظهر في الحالات الطارئة مثل (الانفاق على الكوارث الطبيعية الزلازل، الفيضانات، الحروب ،

انشاء السدود وبناء خزانات المياه)

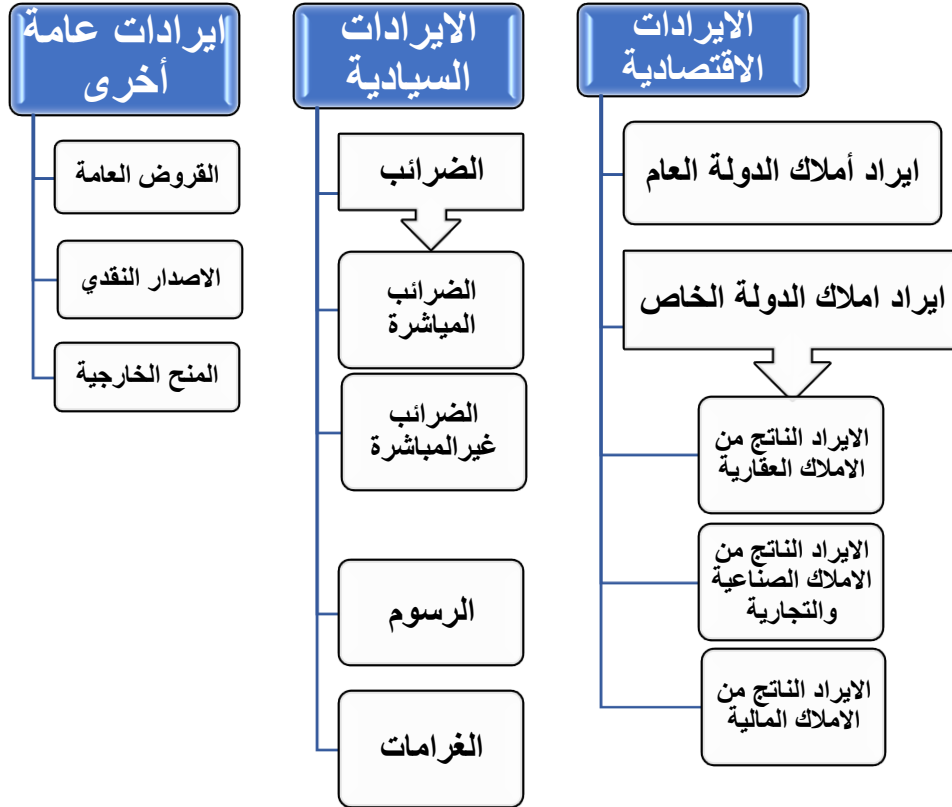
د) بحسب نطاق سريانها ومدى الاستفادة منها:

- النفقات المركزية: وهي مبالغ تنفقها الدولة لإشباع حاجات أفراد المجتمع كافة (الدفاع، الأمن، العدالة)
- النفقات المحلية: وهي مبالغ نقدية تنفقها الدولة لإشباع حاجات أفراد هيئة محلية معينة وتتولى الهيئات المحلية (البلديات ومجالس المدن) القيام بها مثل الانفاق على إيصال مياه الشرب والكهرباء الى المدن ومناطق البلديات
- هـ) بحسب تأثيرها في الاقتصاد الوطني:

- النفقات الجارية: نفقات تخصص للنشاط العادي الطبيعي للدولة لتسيير أنشطتها وتسهيل أداء مهامها الجارية مثل (الانفاق على شؤون الأمن والدفاع والرواتب والأجور وصيانة المباني الحكومية وفوائد الدين العام ومدفوعات الدعم والاعانات)
- النفقات الرأسمالية: وهي نفقات تخصص للاستثمار في المشروعات الإنتاجية بهدف تجاوز مشكلات اقتصادية يعاني منها اقتصاد الأردن وخصوصا البطالة والنفقات العامة التي تقدم لتجهيز بعض مؤسسات الدولة

ثالثا: الإيرادات العامة للدولة

1. الإيرادات العامة: هي المبالغ النقدية التي تحصلها الدولة من مصادر مختلفة لتأمين نفقاتها العامة
2. تقسم الإيرادات العامة لعدة اقسام هي:



3. الإيرادات الاقتصادية: هي المبالغ النقدية التي تدخل خزينة الدولة نتيجة لاستثمارها في الأموال والمنشآت التي تمتلكها بوصفها شخصا اعتباريا حيث تمتلك الدولة العديد من الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والسياحية التي تدر عليها دخلا عاما فيما يعرف بدخل أملاك الدولة وتقسم أملاك الدولة الى نوعين:

- 1- إيراد أملاك الدولة العام: وهي مبالغ نقدية تحصلها الدولة من استثماراتها في المنشآت والعقارات بما يحقق النفع العام مثل (إنشاء الطرق وتعبيدها، بناء المستشفيات، إنشاء السدود والمدارس، حيث يستفاد من هذه المبالغ في تقديم الخدمات العامة للمجتمع من دون مقابل ولكنها أحيانا تمثل إيرادا عاما للدولة ، مثل الرسوم الرمزية التي تدفع عند زيارة المتاحف والأماكن الأثرية والمرافق العامة) وبوجه عام لا يحق للدولة التصرف في إيراد أملاك الدولة العام بالبيع او المبادلة ولكن يمكن الإفادة منها في تحصيل أموال لقاء استخدام المنشآت والعقارات والمرافق العامة (إيرادات عامة)

٢- إيراد أملاك الدولة الخاص: وهي مبالغ نقدية تحصلها الدولة من المشروعات الإنتاجية التي تمتلكها وما ينجم عنها من إيرادات عامة أو دخل عام لها وهي تتمثل في الأشكال الثلاثة التالية:

أ- الإيراد الناتج من الأملاك العقارية للدولة: وهي مبالغ نقدية تحصلها الدولة من تأجيرها لممتلكاتها مثل الأراضي الزراعية والغابات

ب- الإيراد الناتج من الأملاك الصناعية والتجارية للدولة: وهي مبالغ نقدية تحصلها الدولة من أرباح المنشآت والمشروعات الصناعية والتجارية التي تمتلكها مثل أرباح مؤسساتها الصناعية التي تقوم على استغلال الموارد وزيادة الإنتاجية والمردود (مصانع الحديد والأخشاب)

ج- الإيراد الناتج من الأملاك المالية للدولة: وهي مبالغ نقدية تحصلها الدولة من الأرباح التي ترها أسهم الشركات المملوكة لها مثل (مصفاة البترول، مصنع الاسمنت)

٤. الإيرادات السيادية: هي المبالغ النقدية التي تحصلها الدولة جبرا من مواطنيها بحكم حقها في السيادة والحكم والسلطة وبحكم مواظنتهم وانتمائهم اليها وتتمثل هذه الإيرادات فيما يأتي:

١. الضرائب: مبلغ من المال تقتطعه الدولة مباشرة من الافراد وتحصله من المكلفين سواء كانوا (طبيعيين او معنويين) بصورة إجبارية ومن دون مقابل للوفاء بما تطلبه النفقات العامة والاصل أن تكون نقدية ويمكن أن تكون عينية كما في ضريبة التركات

أنواع الضرائب

أ) الضرائب المباشرة: وهي الضرائب التي لا يمكن انتقال عبئها بصفة كلية والمكلف بها هو الذي يتحملها بصورة كاملة وهي نوعان:

- الضرائب على الدخل: مثل الضريبة التي تفرض على الرواتب والأجور والعلاوات والأرباح ومكاسب مختلف أنواع التجارة والأعمال ويكون المكلف هو الوحيد الذي يدفع مبلغ الضريبة كاملا ولا يمكن تكليف أحد غيره بدفعه أو تحمل جزء منه

- الضرائب على رأس المال: أي ما يملكه الفرد من أموال عقارية كالأراضي أو أموال منقولة في لحظة زمنية معينة

ب) الضرائب غير المباشرة: وهي ضرائب يدفعها المكلف مؤقتا ويستطيع نقل عبئها الى شخص آخر وهي ثلاثة أنواع:

- الضرائب على الاستهلاك أو الانفاق وهو ما يعرف ب (ضريبة المبيعات) مثل الضرائب الجمركية على السلع عند دخولها حدود الدولة أو خروجها منه مثال (شخص يملك مطعم يفرض عليه مبلغ معين يدفعه ولكنه في المقابل يضيف الى فاتورة الزبون مبلغا من المال بوصفه ضريبة مبيعات، مما يعني ان الضريبة المفروضة على مطعمه ضريبة غير مباشرة)

- ضرائب الإنتاج على السلع المنتجة التي قد تفرضها الدولة على أي مرحلة من مراحل الإنتاج أو بعد انتاج السلع بصورتها النهائية

- الضرائب على التداول التي تفرض عند انتقال الثروة أو العقارات من شخص لآخر أو عند تداول الأموال بطريقة تحرير المستندات مثل (العقود، الشيكات، فواتير الشراء، وذلك بإلصاق الطوابع على تلك المحررات او عند كتابة الاستدعاءات)

٢. الرسوم: هي مبالغ نقدية تحصلها الدولة ممن يتلقون خدمات معينة تعود عليهم بنفع خاص مثل رسوم استخراج شهادات الميلاد والترخيص وجواز السفر وغيرها من الوثائق

٣. الغرامات: هي مبالغ نقدية تحصلها الدولة من الافراد الذين يرتكبون مخالفات قانونية عقوبة لهم ولكن حصيلتها غير ثابتة ويصعب التنبؤ بها بسبب ارتباطها بعدد المخالفات المرتكبة مثل غرامات تأخير الترخيص للمركبات.

٥. إيرادات عامة أخرى: وهي المبالغ النقدية التي تحصلها الدولة لسد العجز في موازنتها ومن أهمها ك

١. القروض العامة: مبالغ نقدية تقنضها الدولة من جهات داخلية كالبنوك والمؤسسات المختلفة أو خارجية كالدول العربية والدول الأجنبية

٢. الإصدار النقدي: وهي عملية يقوم بها البنك المركزي لإصدار النقود عن طريق تحويل بعض الأصول الحقيقية التي تمتلكها الدولة الى وحدات نقد قانونية بهدف دفع اجور الموظفين او شراء سلع وخدمات وهذا الأمر يؤدي الى ما يعرف بالتضخم *** عرف التضخم: وهو زيادة كمية النقود التي تؤدي الى زيادة الطلب على نحو يفوق العرض ما يسبب ارتفاع في مستوى الاسعار وانخفاض في قيمة النقود

*** على الدولة توخي الحذر عند اضطرارها الى استعمال النقدي مصدرا للإيرادات العامة؟

- لما يترتب عليه من ارتفاع نسب التضخم التي تؤثر سلبا على حياتها الاقتصادية

*** اذكر المخاطر الناجمة عن استخدام طريقة الاصدار النقدي؟

- انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية.
- ارتفاع ثمن الصادرات في الاسواق العالمية مما يُضعف المنافسة.
- انخفاض احتياطي الدولة من العملات الاجنبية مما يُضعف الثقة في الانتاج المحلي.
- هروب الأموال الأجنبية وعدم تشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها

٣. المنح الخارجية: هي مبالغ تحصل عليها الدولة من دول اخرى لإنشاء مشروعات استثمارية هادفة بهدف تحسين وضع

الدولة وتأمين نفقاتها العامة وتحقيق النفع العام للأفراد كافة

رابعاً: الموازنة العامة للدولة

١. الموازنة الشخصية: خطة مالية يعبها الشخص بنفسه، لبيان الإيرادات المقدرة وأوجه إنفاقها وفق برنامج زمني محدد

لتحقيق أهداف معينة خلال مدة زمنية لاحقة محددة

٢. الموازنة العامة: خطة مالية تقديرية مفصلة تبين برنامج عمل الحكومة خلال سنة مالية مُقبله تحقيقاً لأهداف الدولة

بعد اعتمادها من السلطة التشريعية

*** الابعاد الرئيسية للموازنة العامة (من التعريف)

أ- تمثل خطة لبرنامج عمل الحكومة خلا سنة مقبلة

ب- تتضمن تقديرات سنة قادمة لكل من عناصر الأنفاق العام التي تعتمز الدولة إنفاقها ومصادر التمويل اللازمة للوفاء بها

ممثلة بالإيرادات العامة

ج- تشمل التقديرات في إطار خطة الحكومة لتحقيق الأهداف المختلفة للدولة

د- تقرها السلطة التشريعية للدولة (مجلس الأمة)

٣. قارن بين الموازنة العامة والميزانية العمومية؟

وجه المقارنة	الموازنة العامة	الميزانية العمومية
المفهوم	خطة لبرنامج عمل الدولة للسنة المقبلة	بيان محاسبي يحدد المركز المالي للمؤسسة غي لحظة معينة بعد انتهاء السنة المالية
طبيعة الأرقام فيها	تتضمن ارقام تقديرية لما تعتمز الدولة انفاقه وما يمكنها تحصيله من إيرادات في السنة المالية المقبلة	تتضمن ارقام فعلية لما تمتلكه المؤسسة من أصول وما عليها من التزامات بعد انتهاء السنة المالية
الهدف من الاعداد	تحقيق أهداف المجتمع	بيان ملخص أعمال المؤسسة وما لها وما عليها في السنة المالية الماضية

٤ . قاعدة مهمة

اجمالي الإيرادات - اجمالي المصاريف = (+) فائض أو (-) عجز

** (+) إذا كانت الإيرادات أكبر من المصاريف فإنه سيكون لدى المؤسسة أو الدولة فائضا يمكن استخدامه في عدة أوجه
** (-) إذا كانت المصاريف أكبر من الإيرادات فإنه سيكون لدى المؤسسة أو الدولة عجزا يجب عليها البحث عن طرق لتغطية هذا العجز

٥ . إذا كانت الإيرادات المتوقعة لمؤسسة فادي عند اعداد موازنة العام القادم هي مبلغ (١١٧٥٠٠) وان اجمالي المصاريف المتوقعة في العام القادم (٨٩٥٢٠) هل تدل هذه الأرقام على عجز أم فائض

الحل: $٢٧٩٨٠ = ٨٩٥٢٠ - ١١٧٥٠٠$ فائض (لان الإيرادات اكبر من المصاريف)

خامسا: دائرة الموازنة العامة

١ . نشأة دائرة الموازنة العامة

- ✓ مسؤولية اعداد الموازنة العامة في الأردن كانت من مهام وزارة المالية ممثلة بقسم الميزانية العامة الذي ارتبط ارتباطا مباشرا بوكيل وزارة المالية
- ✓ في عام ١٩٦٠ تم تشكيل لجنة ملكية للنظر في القوانين والأنظمة المعتمدة وبخاصة ما يتعلق منها بالموازنة العامة والحسابات المرتبطة فيها وبينت أبرز عناصر الضعف فيها
- ✓ ١٩٦٢ تشكيل لجنة خاصة عملت على وضع مشروع قانون الموازنة العامة رقم (٢٩ لعام ١٩٦٢) الذي أنشئت بموجبه دائرة الموازنة العامة التي يديرها مدير عام يرتبط بوزير المالية
- ✓ ١٩٦٣/١٩٦٤ أخذت دائرة الموازنة العامة تعد قانون الموازنة العامة
- ✓ ٢٠٠٨ أقر قانون تنظيم الموازنة (رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٨) وبذلك دخلت الموازنة العامة مرحلة جديدة من التطوير والتحديث إذ اعتمد الإطار المالي متوسط المدى اضافة الى التوسع في تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج على مختلف الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية

٢ . عرف كلا مما يلي:

- اللجنة الملكية: مجموعة من الأشخاص المتخصصين في مجال معين يختارهم جلالة الملك أو يصادق عليهم بإرادة ملكية سامية
- الإطار المالي المتوسط المدى: خطة مالية توضع لمرحلة قادمة مدتها ثلاث سنوات على الأقل، مقسمة سنة مالية خاصة لسنة الموازنة العامة وستتان تأشيريتان مقلبتان لسنة الموازنة
- السنة التأشيرية: السنة التي تستخدم مؤشرا للموازنة العامة للسنة المقبلة وفيها يقارن بين الموازنة العامة لسنتين مقلبتين لسنة الموازنة وبنود الموازنة العامة لسنة الموازنة
- الدائرة الحكومية: هي أي وزارة أو دائرة أو سلطة أو هيئة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة
- الوحدة الحكومية: أي هيئة أو مؤسسة رسمية عامة أو سلطة أو مؤسسة عامة مستقلة ماليا وإداريا وتدخل موازنتها ضمن موازنتات الوحدات الحكومية
- سنة الموازنة: السنة التي تعد فيها الموازنة

٣. مهام دائرة الموازنة

- ✓ إعداد الموازنة العامة للدولة واعتماد موازنات الوحدات الحكومية
- ✓ إعداد نظام تشكيلات الوظائف وجدولها للدوائر والوحدات الحكومية بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية والجهات الرسمية ذات العلاقة وفق القوانين والانظمة النافذة
- ✓ متابعة تقييم أداء البرامج والمشروعات والانشطة للدوائر والوحدات الحكومية والتأكد انها برقق النتائج المنشودة بكفاءة وفاعلية لبلوغ أهدافها
- ✓ تقدنُ التوصيات بخصوص البيانات الدالية الختامية المتعلقة بجميع الوحدات الحكومية لمجلس الوزراء قبل إقرارها والموافقة عليها
- ✓ إعداد بيان مفصل عن العمليات اللازمة لإقرار الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية
- ✓ تقديم المشورة للدوائر والوحدات الحكومية في الشؤون المالية وأي أمور أخرى ذات علاقة بمهامها
- ✓ مناقشة المتخصصين من الوزارات والوحدات الحكومية المعنية في مدى ملاءمة الاهداف المؤسسية لأهداف الوطنية ومؤشرات قياس الاداء للأهداف وترتيب أولويات الانفاق ضمن الموارد المالية المتوفرة
- ✓ التوصل الى تصور إجمالي أولي لحجم الإيرادات والنفقات المقدرة للسنة الدالية القادمة ومقدار العجز المتوقع

٤. أهداف الموازنة العامة:

- ✓ تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد للمواطنين كافة ويقصد (بمعدلات النمو المستدام): تحقيق أقصى ربح ممكن بما يضمن استدامة المشروعات ثم تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين
- ✓ تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات تطبيقاً لنهج اللامركزية ويقصد (بالتوازن التنموي): توزيع المشروعات التنموية على نحو يحقق العدالة بين مختلف المحافظات ويكفل تنمية كل منها على قد المساواة بحيث لا تتركز إقامة المشروعات في بعض المحافظات على حساب الأخرى
- أما مفهوم (نهج اللامركزية) فهو: تفرد كل محافظة بإدارة شؤونها وحدها واتخاذ القرارات المناسبة لتنميتها والنهوض بمستوي معيشة أفرادها
- ✓ الحفاظ على الاستقرار الدالي والنقدي وضبط عجز الموازنة من خلال إنشاء نظام مالي فاعل وقليل المخاطر ويقصد ب (الاستقرار المالي): الحالة التي يكوف فيها النظام المالي مقاوما للصدمات الاقتصادية وقادرا بفاعلية على أداء وظائفه الأساسية المتمثلة في تسهيل العمليات الاقتصادية وإدارة المخاطر وترتيب المدفوعات
- أما (النظام المالي): أي الأسواق المالية والمؤسسات الرئيسية والنظام المؤسسي المالي
- أما (الاستقرار النقدي): الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وسعر صرف الدينار وتوفير هيكل أسعار فائدة يواكب التطورات الاقتصادية وتطورات أسواق المال العالمية
- ✓ تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ومراعاة العدالة في توزيعها

سادساً: مراحل إعداد الموازنة العامة

١. يمر إعداد الموازنة العامة بعدة مراحل وكما يلي

١. إصدار رئاسة الوزراء بلاغا لمختلف الوزارات والدوائر الحكومية يتعلق بإعداد الموازنة العامة ويتضمن الاسس والتعليمات التي يجب على الوزارات والدوائر الحكومية اتباعها ومواعيد تقديم موازنتها لدائرة الموازنة العامة
٢. تواصل دائرة الموازنة العامة مع الاشخاص المعنيين بإعداد الموازنة العامة في الوزارات والدوائر الحكومية والطلب منهم مراجعة الدائرة للحصول على بلاغ اعداد الموازنة والنماذج المعتمدة لإعداد مشروعات موازنتها بناء على خطط عمل سنوية تتضمن الرؤية والرسالة والاهداف والبرامج المتعلقة بها ومؤشرات قياس الاداء المراد تحقيقها في السنوات الثلاثة القادمة إضافة الى تقدير التكاليف المالية المتوقعة لتنفيذ هذه البرامج
٣. طلب الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية من ادارتها المختلفة تقديم توقعات ومقترحات عن أنشطتها وأعمالها للسنة المالية القادمة ثم دراسة الادارة العليا في كل وزارة أو دائرة هذه المقترحات ومناقشتها وادخال التعديلات عليها وعلى المشروعات المقدمة ثم وضع مشروع نهائي للموازنة
٤. تسلم دائرة الموازنة العامة من الوزارات والدوائر الحكومية مشروعات موازنتها ثم دراسة المتخصصين في الدائرة هذه-المشروعات ثم مناقشة هذه الوزارات والدوائر ودائرة الموازنة العامة مدى ملاءمة الاهداف المؤسسية للأهداف الوطنية ومؤشرات قياس الأداء للأهداف وترتيب أولويات الإنفاذ ضمن الموارد المالية المتوافرة
٥. بعد انتهاء مرحلة المناقشة يتوصل الى تصور إجمالي أولي لحجم الإيرادات والنفقات المقدرة للسنة المالية القادمة ومقدار العجز المتوقع إن وجد
٦. مراجعة الإيرادات والنفقات لتحديد الصورة النهائية لمشروع قانون الموازنة للعام القادم
٧. مناقشة وزير المالية ومدير الموازنة العامة مشروع الموازنة وادخال التعديلات اللازمة عليه ثم اعتماد مشروع قانون الموازنة العامة
٨. استعراض الصورة الاجمالية للموازنة من جانب المجلس الاستشاري للموازنة بناء على تقييم الوضع المالي والاقتصادي للسنة الحالية والابعاد المتوقعة للسنة القادمة
٩. رفع مشروع الموازنة الى مجلس الوزراء لدراسته ومناقشته وادخال اي تعديلات عليه قد يراها مناسبة وتنسجم مع الأهداف العامة للدولة ثم وضع الموازنة في صورتها النهائية

التحضير والإعداد

الاعتماد والاقرار

١. إحالة لمجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة النهائي الى مجلس الامة قبل بداية السنة المالية بشهر واحد على الأقل
٢. قراءة وزير المالية خطاب الموازنة العامة الذي يتضمن بيان المراكز الاساسية الواردة في مشروع قانون الموازنة وسياسة عمل الحكومة وبرنامجها في السنة الدالية القادمة
٣. إحالة مجلس النواب قانون الموازنة العامة الى اللجنة المالية والاقتصادية التي أنشأها المجلس؛ بهدف دراسة القانون ومناقشته مع المسؤولين في السلطة التنفيذية ثم رفع التوصيات اللازمة لهذا المجلس
٤. عقد مجلس النواب جلسة خاصة لمناقشة مشروع الموازنة يحضرها رئيس الوزراء والوزراء ومن يرغب من عامة الشعب وفيها تقدم اللجنة الدالية والاقتصادية تقريرها الذي يتضمن توصيات وملاحظات على مشروع قانون الموازنة العامة ثم يفتح باب المشاركة لمن يرغب من النواب في مناقشة مشروع القانون
٥. تقديم رئيس الوزراء ووزير المالية رد الحكومة على تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب وملاحظات النواب التي أثيرت أثناء الجلسة لكن يحق لمجلس النواب ان ينقص من النفقات في بعض البنود ولكن ليس له ان يزيد النفقات ولا يقبل اقتراح يقدم لإلغاء ضريبة موجودة او فرض ضريبة جديدة او التعديل عليها لا بالزيادة ولا النقصان وفقا لأحكام الدستور
٦. تنظيم عملية الاقتراع على مشروع قانون الموازنة العامة بعد الاستماع الى رد الحكومة وفي حال موافقة مجلس النواب على مشروع القانون فإنه يحال بعدها الى مجلس الاعيان الذي يحيله الى لجنته المالية والاقتصادية لدراسته ثم كتابة تقرير عنه في جلسة خاصة تعقد لمناقشة وتتبع فيها الاجراءات نفسها التي اتبعت في لمجلس النواب
٧. بعد إقرار مجلس الاعيان لمشروع قانون الموازنة العامة فإنه يعاد الى الحكومة التي ترفعه الى جلالة الملك لإقراره وإصدار - الإرادة الملكية بالموافقة عليه ليصبح قانونا ساري المفعول يعمل به بدءا من ١/١ من كل سنة

التنفيذ

١. اصدار بلاغ يفيد بتنفيذ مشروع قانون الموازنة العامة عن طريق نشره في الجريدة الرسمية
 ٢. إعداد دائرة الموازنة العامة أمرا ماليا يصدره وزير المالية وتعتمده الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية أساسا للإنفاق من بند النفقات الجارية وفقا للمخصصات المرصودة في قانون الموازنة العامة
 ٣. إصدار وزير الدالية تعميما للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية يجدد فيه المسؤول عن الانفاق ومراقبة المخصصات المعتمدة لكل منها
 ٤. تزويد الدوائر الحكومية دائرة الموازنة العامة بالأوامر المالية التي تتضمن رقم المشروع واسمه والمادة الدالة عليه في الموازنة الرأسمالية والمخصصات المرصودة والمبلغ المطلوب
 ٥. تدقيق محلل الموازنة الأمر المالي ثم تصديق وزير المالية عليه بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة
 ٦. إرسال نسخ من الأمر المالي لوزارة المالية وديوان المحاسبة والدوائر المتخصصة والاحتفاظ بنسختين منه في دائرة الموازنة العامة
 ٧. إصدار الحوالات المالية شهريا بحيث تشمل جميع بنود الموازنة العامة؛ بهدف الانفاق على المشروعات والانشطة المقترحة في الموازنة العامة
 ٨. تدقيق محلل الموازنة الحوالات المالية ثم تصديقها من مدير عام الموازنة العامة
- ** (ملاحظة) في حالة استفسار عن مشكلة او حصول عجز او طلب نقل مخصصات من بند الى اخر فتلجأ الى دائرة الموازنة العامة للنظر فيه والرد عليه

مراقبة التنفيذ والتقييم

✓ تتضمن هذه المرحلة مراقبة عملية تنفيذ الموازنة العامة للتحقق من ان عملية التنفيذ تطبق وفقا لما تم تقديره وتخصيصه في البنود جميعها وتحديد أي انحرافات ل يتم علاجها في الوقت المناسب

✓ الجهة المسؤولة عن مراقبة تنفيذ بنود الموازنة العامة هي السلطة التشريعية ممثلة في جلالة الملك ومجلس الامة (النواب والأعيان) اذ تتولى المراقبة والتقييم لما نفذ من مشروعات تضمنتها قوانين الموازنة للسنوات السابقة والتحقق من التزام السلطة التنفيذية بأسس التحصيل والانفاق اعتمادا على التقارير الدورية من إدارات متخصصة (دائرة الموازنة العامة، وزارة المالية، ديوان المحاسبة)

✓ دائرة الموازنة العامة: ومهمتها مراقبة تنفيذ بنود الموازنة العامة عن طريق الإجراءات التالية:

1. التحقق من أن المسؤولين عن الأنفاقى والمفوضين بالتوقيع في الوزارات والدوائر المعنية هم الذين يوقعون على الحوالات والاورام المالية ومستندات الالتزام
2. تدقيق الاوامر المالية الشهرية والتحقق من مطابقتها للقوانين والانظمة ولفت الانتباه الى عدم تجاوز المخصصات الواردة في الحوالات المالية وإعلام الادارة في حالة العجز بالموقف المالي

✓ وزارة المالية: حيث تتولى الرقابة على تنفيذ بنود الموازنة من خلال:

متابعة تطبيق الانظمة المالية لها والتحقق من أن النفقات لا تتجاوز حدود مخصصاتها وأنها تصرف في الاوجه التي رصدت لها

** وهذا يتم من خلال انشاء وحدات للرقابة المالية في كل وزارة أو دائرة مكونه من موظف او أكثر من موظفي وزارة المالية الى جانب مراقبة مديرية الحسابات العامة في الوزارة من خلال تقارير ترسلها الوزارة او الدائرة تتضمن ما تم انفاقه بصورة شهرية وما حصلت من ايرادات مع بيان مقدار العجز والفائض الفعلي

✓ ديوان المحاسبة: يتولى ديوان المحاسبة مراقبة تنفيذ الموازنة العامة وفقا للقوانين والانظمة المعتمدة بالدولة

سابعاً: قانون الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة: للدولة أشبه باتفاق قانوني يتعين على مختلف الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية الامتثال لع وتطبيق بنوده المتفق عليه وأقرها مجلس الأعيان والنواب وصدرت الإرادة الملكية السامية باعتماده وبدء العمل به حيث يضاف الى قوانين الدولة

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٩
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩

١. بنود الموازنة العامة

- ✓ نص تصديق ملك المملكة الاردنية الهاشمية على قانون الموازنة العامة للسنة المالية بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
 - ✓ صدور الارادة الملكية السامية بإقرار قانون الموازنة العامة و اضافته الى قوانين الدولة
 - ✓ المسمى الخاص بقانون الموازنة العامة مثل قانون الموازنة العامة رقم ١ للسنة المالية ٢٠١٩
 - ✓ بيان تاريخ العمل بقانون الموازنة العامة مثلا ٢٠١٩/١/١
 - ✓ حجم التمويل المقدر لقانون الموازنة العامة وأوجه إنفاقه
 - ✓ تقدير الإيرادات والنفقات العامة لقانون الموازنة العامة في أثناء السنة المالية
 - ✓ البنود الأساسية للتعليمات والاجراءات القانونية الممثلة لقانون الموازنة العامة وما يترتب عليها من أحكام
 - ✓ الجداول المرفقة مثل جدول خلاصة الموازنة العامة للدولة في سنة اعداد الموازنة وجدول اجمالي الإيرادات العامة للدولة ومصادرها في السنة المالية وجدول اجمالي النفقات العامة وتفصيلها
٢. خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩ ودراسة تفصيلية لها

خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩ م (بالألف دينار)

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	الإيرادات		النفقات
٨,٠٠٩,٩٢٦	الإيرادات المحلية	٨,٠١٢,٩٣٩	النفقات الجارية
٥,٢٧٣,٣٤٧	الإيرادات الضريبية	٢,٢٤٣,٩٢١	الجهاز المدني
٢,٧٣٦,٥٧٩	الإيرادات غير الضريبية	١,٤٥٨,٠٠٠	الجهاز العسكري
		١,١٨٦,٥٥٥	جهاز الأمن والسلامة العامة
		٣,١٢٤,٤٦٣	النفقات الأخرى
٦٠٠,٠٠٠	المنح الخارجية	١,٢٤٢,٥٥٨	النفقات الرأسمالية
		٢٤٣,٨٣٤	مشروعات مستمرة
		٧٣١,٩٩٢	مشروعات قيد التنفيذ
		٢٦٦,٧٣٢	مشروعات جديدة
٨,٦٠٩,٩٢٦	مجموع الإيرادات العامة	٩,٢٥٥,٤٩٧	مجموع النفقات العامة
٦٤٥,٥٧١	عجز الموازنة		

✓ ما هي العناصر التي تتكون منها الموزنة العامة / الإيرادات العامة - النفقات العامة

✓ كم بلغ حجم الإيرادات العامة للعام ٢٠١٩ / بلغ ٨,٦٠٩,٩٢٦ دينار

✓ كم بلغ مجموع النفقات العامة / بلغ ٩,٢٥٥,٤٩٧ دينار

✓ من اين ستحصل الدولة على إيراداتها / من الإيرادات المحلية ممثلة ب (الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية) والمنح الخارجية

✓ كيف ستنفق الدولة إيراداتها / ستنفق على :

النفقات الجارية: كالجهاز المدني والجهاز العسكري وجهاز الأمن والسلامة العامة

النفقات الأخرى: كدعم الجامعات الحكومية ودعم الوحدات الحكومية والتقاعد والتعويضات وفوائد الدين العام والمعونات

والمعالجات الطبية وتسديد التزامات سابقة

النفقات الرأسمالية: كالإنفاق على المشروعات المستمرة ومشروعات قيد التنفيذ ومشروعات جديدة

✓ هل كانت الإيرادات العامة للدولة كافية لتأمين النفقات العامة في عام ٢٠١٩ وماذا ترتب عبي ذلك / لالم تكن كافية و

ترتب على ذلك عجز في الميزانية بقيمة ٦٤٥.٥٧١ دينار

✓ كم بلغ حجم العجز: ٦٤٥.٥٧ دينار

✓ جد كلاما يلي:

١. نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات المحلية

النسبة = قيمة الإيرادات الضريبية ÷ قيمة الإيرادات المحلية

$$\% ٦٦ = ٨,٠٠٩,٩٢٦ \div ٥,٢٧٣,٣٤٧ =$$

٢. نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة

النسبة = قيمة الإيرادات الضريبية ÷ قيمة الإيرادات العامة

$$\% ٦١ = ٨,٦٠٩,٩٢٦ \div ٥,٢٧٣,٣٤٧ =$$

٣. نسبة الإيرادات غير الضريبية الى الإيرادات المحلية

النسبة = قيمة الإيرادات غير الضريبية ÷ قيمة الإيرادات المحلية

$$\% ٣٤ = ٨,٠٠٩,٩٢٦ \div ٢,٧٣٦,٥٧٩ =$$

٤. نسبة الإيرادات غير الضريبية الى الإيرادات العامة

النسبة = قيمة الإيرادات غير الضريبية ÷ قيمة الإيرادات العامة

$$\% ٣٢ = ٨,٦٠٩,٩٢٦ \div ٢,٧٣٦,٥٧٩ =$$

٥. نسبة الإيرادات المحلية الى الإيرادات العامة

النسبة = قيمة الإيرادات المحلية ÷ قيمة الإيرادات العامة

$$\% ٩٣ = ٨,٦٠٩,٩٢٦ \div ٨,٠٠٩,٩٢٦ =$$

٦. نسبة المنح الخارجية الى الإيرادات العامة

النسبة = قيمة المنح الخارجية ÷ قيمة الإيرادات العامة

$$\% ٧ = ٨,٦٠٩,٩٢٦ \div ٦٠٠,٠٠٠ =$$

٧. نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة

النسبة = قيمة النفقات الجارية ÷ قيمة النفقات العامة

$$\% ٨٧ = ٩,٢٥٥,٤٩٧ \div ٨,٠١٢,٩٣٩ =$$

٨. نسبة النفقات الرأسمالية الى النفقات العامة

النسبة = قيمة النفقات الرأسمالية ÷ قيمة النفقات العامة

$$\% ١٣ = ٩,٢٥٥,٤٩٧ \div ١,٢٤٢,٥٥٨ =$$

✓ ماذا تستنتج من النسب السابقة:

١. تمثل الإيرادات الضريبية الجزء الأكبر من الإيرادات المحلية إذ بلغت نسبتها ٦٦ % في حين بلغت الإيرادات الأخرى غير

الضريبية ٣٤ % فقط

٢. تمثل الإيرادات المحلية الجزء الأكبر من الإيرادات العامة إذ بلغت ٩٣ % أما المنح الخارجية ٧ % فقط

٣. تستحوذ النفقات الجارية على الحصة الكبرى من المخصصات العامة ٨٧ % بينما النفقات الرأسمالية ١٣ % فقط

٤. إنفاق الجزء الأكبر من الإيرادات على اشباع الحاجات العامة من تعليم وصحة واجهزة امنية وعسكرية لتحقيق النفع العام

٥. إنفاق جزء من الإيرادات على النفقات الرأسمالية كالمشاريع المستمرة والجديدة وتحت الانشاء

✓ برأيك، كيف يمكن للدولة ان تسد العجز في الموازنة العامة

من خلال الاقتراض الخارجي من الدول العربية أو الأجنبية والاقتراض الداخلي من البنوك أو المؤسسات الخاصة لذا تعد الدولة موازنة

أخرى ملحقه بالموازنة العامة تسمى موازنة التمويل لسد العجز وتتضمن مصادر التمويل وأوجه استخدامها

موازنة التمويل للسنة المالية ٢٠١٩ م

المبلغ	المصدر	المبلغ	الاستخدام
١٥,٥٨٠	القروض الخارجية لتمويل المشروعات الرأسمالية	٦٤٥.٥٧١	تسديد عجز الموازنة
٥٧٦,٧٥٧	قروض المؤسسات الدولية لدعم الموازنة	٨٠٥.٠٠٤	تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة
٤,٩٨٣.٩٩٥	القروض الداخلية	٢٢٩,٢٢٤	تسديد السلف المستحقة
		٢٩٦,٨٠٣	تسديد أقساط القروض الداخلية المستحقة
		٣.٦٠٠,٠٠٠	إطفاء الدين العام
٥,٥٧٦٦.٢	المجموع	٥,٥٧٦٦.٢	المجموع

ثامنا: ملحق الموازنة العامة

١. ملحق الموازنة العامة: قانون ملحق بقانون الموازنة العامة أو موازنات الوحدات الحكومية يصدر في أثناء السنة

المالية إذا اقتضت المصلحة العامة صرف نفقات إضافية ليس لها مخصصات في قانون الموازنة العامة أو موازنات الوحدات الحكومية

٢. يعد ملحق الموازنة العامة أثناء السنة الدالية إذا اقتضت المصلحة العامة صرف نفقات إضافية ليس لها مخصصات في قانون الموازنة العامة للدولة في تلك السنة المالية

٣. الناتج المحلي الاجمالي: هو مجموع قيم جميع السلع والخدمات المعدة للاستخدام النهائي التي تنتج داخل الدولة

٤. مؤشرات النمو الاقتصادي: جملة الاحصاءات والتقارير التي تستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة وتعرف بقوة الاقتصاد في الدولة من ضعفه

٥. تشتير نسبة العجز في الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي: الى قوة الاقتصاد أو ضعفه